تطور السياسة التعليمية في العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨

م.د. نصير خير الله محمد
قسم رياض الأطفال
كلية الآداب/جامعة تكريت

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٤/٢/١٢ ..... **تاريخ قبول النشر**: ٢٠١٤/٤/١٧

ملخص البحث:

يدرس البحث طبيعة التعليم (الابتدائي الثانوي والعالي) في العراق للمدة ١٩٥٨–١٩٦٨، وهي محاولة لتسليط الضوء على واقع التعليم وتطوره من خلال سياسات الحكومة المتبعة في تلك الفترة، مع الإشارة الى التوسع الذي حدث في بناء المدارس في القرى والأرياف، فضلاً عن تأسيس العديد من الكليات والجامعات في مختلف محافظات العراق.

كما يشير البحث الى محاولات الحكومات للحد من ظاهرة الأمية التي كانت متفشية في العراق، مع توضيح الازدياد الحاصل لأعداد الطلبة نتيجة انتشار التعليم، وكيف استطاعت الحكومة العراقية استقطابهم في المعاهد والكليات.

Development of Educational Policy in Iraq (1958-1968)

Lect. Dr. Naser KH. Mohamed
Department of Kindergarten
College of Arts / Tikrit University

Abstract:

The research studies the nature of education (primary and higher) in Iraq for the period (1958-1968), it is an attempt to shed light on the education reality and it's development through the adopted governmental policies at that time, referring to the expansion occurred in schools building in villages and countryside, besides the foundation of many colleges and universities in different governorates of Iraq.

The research referred as well to the government's attempts to limit the illiteracy phenomenon which was widely spread in Iraq and clarify the increasing of the student's numbers as a result of the education spreading, and how the government managed to attract them to the institutes and the colleges.

المقدمة:

شهد العراق تحولاً ملحوظاً في مجال التعليم بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ انتشرت المدارس في القرى والأرياف، وانتشرت الثقافة بشكل واسع في هذه الفترة لقبول معظم الطلبة في الكليات والمعاهد للتعليم العالي، وافتتاح جامعات ومعاهد وكليات جديدة في مختلف المحافظات العراقية.

قسمت الدراسة الى مبحثين، كان المبحث الأول بعنوان (نظرة تاريخية عن احوال التعليم ابان العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨). أما المبحث الثاني فقد درس (التعليم في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨).

المبحث الاول: نظرة تاريخية عن أحوال التعليم ابان العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨

إن فلسفة النظام التعليمي كانت تقوم على التفرقة الطبقية، الأمر الذي خلق فجوة ثقافية وفكرية سحيقة أضيفت إلى الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي فصلت بين الشعب من جهة والسلطة والموالين لها والمتواطئين معها من جهة أخرى، ويذكر البعض "**إن التعليم كان يوجه الناشئة بشكل غير مباشر إلى اعتناق العقائد الحزبية، والى نوع من الوطنية المتطرفة**"[١].

وبرغم تلك الأوضاع المتأزمة، جرت محاولات عديدة لإصلاح النظام التعليمي وتنظيمه، شاركت فيها جهات وطنية وأجنبية مختلفة، من بينها ما قام به ساطع الحصري من جهود كبيرة، كإصداره قانون مجالس المعارف في الألوية،إذ حدد فيه واجبات مديري المعارف وصلاحياتهم، كما حدد واجباتالتفتيش، ونظم شؤون المدارس الأهلية وحاول تنظيم الإحصاءات التربوية، وعمل أيضاً في إصلاح تنظيم التعليم الابتدائي، وشرع بإصلاح التعليم الثانوي، واسهم اسهاماً فعالاً برفض مقترحات بعض اللجان الأجنبية التي استقدمت كلجان استشارية في أمور التعليم آنذاك[٢].

وقد أوردت بعثة البنك الدولي في تقريرها[٣]، "**أنه خلال السنوات العشرين التي سبقت زيارتها (أي تقريباً ما بين ١٩٣٠ – ١٩٥٠) ارتفع عدد المدارس من ٢٦٢ إلى ١١٠٠ مدرسة، وان عدد التلاميذ ارتفع من (٣٢٧٥٠) إلى (١٧٥٠٠٠) تلميذ، ومعلمي المدارس الابتدائية من (١٣٢٥) إلى ٦،٥٨٨ معلماً، كما إن البعثة أكدت إن عدد الطلبة يأخذ في النقصان كلما تقدموا في صفوفهم، وعلى ذلك فعدد الطلبة الذين يكملون تعليمهم الابتدائي لا يبلغ سوى نصف الذين**

يدخلون المدارس الابتدائية، وهناك نقص في وسائل ومناهج التعليم الفني والمهني، كما إن تعليم البالغين كان مهملاً وان نسبة الأمية تبلغ بين الرجال ٨٠% والنساء٩٥%، كما إن أفاق التعليم ضيقة جداً وقليلة لدرجة لا تتصل بمسائل الحياة اليومية"[٤].

ولقد تقدمت البعثة ببرنامج عمل يقع في ثلاثة أجزاء إلى الحكومة لضرورة تنفيذه للنهوض وتنمية المجال التعليمي وهذه الأجزاء هي[٥]:-

١. تحسين الدراسة الفنية والمهنية وتوسيع نطاقها.

٢. إدخال التعليم الابتدائي الإلزامي تدريجياً.

٣. إنشاء تعليم أساسي للبالغين.

على الرغم من ان الحكومة حاولت القيام بالإصلاح في مجال التعليم، غير انه كان إصلاح ضمن إطار ضيق، لم يأخذ بنظر الاعتبار حاجة المجتمع إلى اليد العاملة المتعلمة الضرورية لبناء المجتمع والتقدم الاقتصادي والصناعي، حيث إن الأمية تمنع تشكل اليد العاملة والتي تجعل المجتمع غير قادر على تقبل الأفكار العلمية والمناهج التنظيمية والتخطيط العام والاقتصادي[٦].

لقد كانت وزارة المعارف هي التي تقوم بإنشاء المدارس والأشراف عليها، إلا انه في عام ١٩٥١ صدر نظام إدارة المدارس الابتدائية المحلية رقم ٣٨ لسنة ١٩٥١، وبموجب هذا النظام أصبحت الإدارة المحلية في الألوية مسؤولة عن نشر التعليم الابتدائي وتأسيس المدارس اللازمة وادارتها والأشراف عليها على وفق أحكام قانون المعارف العامة والأنظمة الصادرة بموجبه، وتعد جميع المدارس الابتدائية بما فيها رياض الأطفال المؤسسة من وزارة المعارف في كل لواء تابعة لإدارة اللواء المحلية، وينقل معلموها ومعلماتها إلى تلك الإدارة مع مراعاة أحكام قانون الخدمة التعليمية، ومن سلبيات هذا النظام انه عرقل سير العملية التعليمية لخضوعها لجهات غير مختصة، ثم يرى زيادة التعقيد وضياع المسؤولية وجعل موظفي المعارف تحت رحمة موظفي الإدارة المحلية[٧].

ومن الآفات الخطيرة التي عانى منها العراق في العهد الملكي هي انتشار الأمية التي تعد من اكبر معوقات التنمية في جميع مجالاتها، الأمية ظاهرة اجتماعية مركبة تؤثر في الأفراد والمجتمع في وقت واحد ومحصلتها التخلف الشامل في جميع النواحي، فالأمية ليست مجرد الجهل بالقراءة والكتابة إنما هي أمية المجتمع والتي تعرف بالأمية الحضارية، أي ممارسة الأساليب والاتجاهات والعلاقات والنظم الاجتماعية الحضارية المتخلفة، مما يعرقل ويؤخر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد أدت عدة عوامل دورها في انتشار الأمية في العراق منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٨].

ولقد حاولت الحكومة معالجة هذه المشكلة في أواخر سنة ١٩٢٢ بإنشاء "المعهد العلمي" الذي افتتح صفوفاً لمحو الأمية، ونظم محاضرات عامة في إنحاء مختلفة ضمن حملة واسعة في هذا المجال، وفي عام ١٩٢٩ تولت وزارة المعارف آنذاك إدارة هذه الحملة فعملت تدريجياً خلال عشر سنوات على توسيع هذا العمل بافتتاح فصول ليلية في عدد من المدارس الابتدائية حتى بلغ عدد الملتحقين بالصفوف المسائية في سنة ١٩٣٩ أكثر من (١٦،٠٠٠ ألف طالب)، وقد أدى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ إلى ضعف الحركة وقلة عدد الطلاب بها، فلم تتوصل هذه المحاولات إلى محو أو خفض نسبة الأمية[٩]، وذلك لعدم التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو الالتحاق في التعليم، الأمر الذي أدى إلى إضافة إعداد كبيرة من الأميين سنوياً واصبح من المتعذر القضاء على الأمية بأساليب العمل البسيطة التي كانت متبعة في ذلك الوقت، وبقي العمل تقليدياً في مجال محو الأمية وتعليم الكبار خلال فترة الخمسينات التي سادتها نشاطات التربية الاساسية، كما إن غياب التخطيط المدروس كان أحد الأسباب التي أدت إلى عدم التوصل إلى نتائج مهمة[١٠].

ويمكن القول إن الأمية مشكلة معقدة ترتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد، ولا يمكن القضاء عليها إلا بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، مما يجعل لديهم وقت فراغ ورفاهاً مادياً يساعد على طلب العلم، حيث إن بقاء الفلاح والعامل فقيران يسعيان طول يومهما لتوفير لقمة العيش فأن ذلك لن يوفر لديهما أي فرصة للتفكير في التعليم[١١].

كما إن الحكومة درست مشروع التعليم الإلزامي في العراق منذ الثلاثينات وخلال عام ١٩٤٦ قدمت لجنة مختصة (مشروع العشر سنوات) الذي تناول الصعوبات التي تحول دون تعميم التعليم وتطبيق الزاميته والتي من بينها، فقر السكان وعدم استقرارهم وضعف تعاون سلطات الدولة الإدارية والقضائية والمتنفذين من الشيوخ والإقطاعيين، فضلا عن انعدام تأمين السكن المناسب للمعلمين في القرى والأرياف، كما قامت الحكومة باستدعاء أحد خبراء اليونسكو في عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧، وهو (هيوبرتهندرسن) حيث قدم تحليلاً لواقع التعليم في العراق، فيما يخص عدد التلاميذ والمعلمين ومعاهد إعداد المعلمين والمباني المدرسية وتمويل التعليم ومحتوى الدراسة والكتب، وفي ضوء ذلك التحليل للنظام التعليمي وبيان نواحي القوة والضعف فيه قدم مقترحات لرفع مستوى التعليم وتحسينه من الناحية النوعية مع خطة لتعميم التعليم والزاميته[١٢].

إن العراق بوصفه بلداً نامياً سعى إلى تشجيع التعليم بما يتوفر له من الإمكانيات المختلفة والى التوسع في فتح المؤسسات التعليمية والثقافية وتطوير هذه المؤسسات، ولقد ظهرت أول بوادر التعليم العالي في العراق في بداية القرن العشرين، وذلك عندما تأسست مدرسة للقانون في بغداد ١٩٠٨ سميت (مدرسة الحقوق)، وكانت مدة الدراسة فيها سنتين وقد تطورت إلى كلية الحقوق ومن

ثم إلى كلية القانون والسياسة، وفي عام ١٩٢١ تم افتتاح مدرسة للهندسة، كانت تسمى (كلية الري التدريبية) ولم تكن اكثر من مدرسة فنية، حيث كان يقبل بها خريجو الدراسة المتوسطة، وقد تم إلغاء هذه المدرسة عام ١٩٣٢ وأعيد فتحها عام ١٩٣٥[١٣].

وفي عام ١٩٢٣ تم افتتاح دار المعلمين العالية وذلك لغرض إعداد المدرسين للمدارس المتوسطة والثانوية والذين أخذت الحاجة تتزايد لهم، وفي عام ١٩٣١ تم إلغاء دار المعلمين العالية، ثم أعيد فتحها عام ١٩٣٥، وفي عام ١٩٢٧ تأسست الكلية الطبية الملكية، كما تم تأسيس كلية الصيدلة والكيمياء عام ١٩٣٦ وكان يقبل فيها خريجو الدراسة الثانوية ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، كما تم تأسيس معهد الفنون الجميلة عام ١٩٣٦، ولقد توالى تأسيس الكليات ففي عام ١٩٤٢ حولت مدرسة الهندسة (كلية الري التدريبية) إلى كلية الهندسة، وتأسس المعهد العالي للتربية البدنية عام ١٩٤٢ وكلية الشريعة ١٩٤٦، وفي عام ١٩٤٦ أُنشئت كلية التحرير للبنات، وكلية الملكة عالية عام ١٩٤٨-١٩٤٩ بهدف التوسع في التعليم النسوي، ثم كلية التجارة والاقتصاد عام ١٩٤٦-١٩٤٧ وكلية الآداب والعلوم عام ١٩٤٩-١٩٥٠[١٤].

كما أسست الحكومة في عام ١٩٥٠ المعهد الزراعي العالي، ثم تحول في عام ١٩٥٢ إلى كلية الزراعة، وفي عام ١٩٥٢-١٩٥٣ تأسست كلية طب الأسنان وكل من كليتي الطب البيطري ومعهد التربية الرياضية عام ١٩٥٥[١٥]، وبموجب النظام رقم ١٦ سنة ١٩٥١ تم إقامة مجلس التعليم العالي، والهدف منه هو تنسيق العمل بين الكليات المختلفة؛ ولغرض معالجة مشاكل التعليم العالي معالجة موضوعية كتمهيد لتشريع قانون جامعة بغداد، ولا سيما بعد أن ألغيت المديرية العامة للتعليم العالي، وتعددت الكليات التابعة لوزارة المعارف، وتشعبت أقسامها وتضخم عدد الطلبة وأعضاء الهيأة التدريسية فيها وسادت فوضى الدرجات العلمية بين أساتذة الكليات، مما أدى إلى إشاعة التذمر والانتقاد داخل الكليات وخارجها[١٦]، كما تم تأسيس معهد الهندسة الصناعي العالي عام ١٩٥٥-١٩٥٦، وفي ميدان التعليم العالي الاهلي تم تأسيس جامعة الحكمة الاهلية عام ١٩٥٦[١٧].

لم ينجح المجلس في تحقيق أهدافه نجاحاً كبيراً لعدم تمثيله الكليات تمثيلاً صحيحاً ولافتقاره إلى عناصر "جامعية" قديرة تستطيع ان ترقى فوق الحزازات والشبهات والمصالح الشخصية، فقد فشلت مثلاً تجربة إنشاء "المختبرات المركزية" التي عارضها بعض المسؤولين في وزارة المعارف وانسحب عن تأييدها مجلس الأعمار وفشلت تجربة "النظام الموحد"، وخيب المجلس آمال كثير من الطلاب وأولياء أمورهم حينما عجز عن الوقوف أمام طغيان وزارة المعارف، لذا تقرر إلغاؤه في ٨ حزيران ١٩٥٣، وأدى ذلك إلى ظهور فكرة إنشاء الجامعة وقد تم تشكيل عدة لجان لإعداد دراسات حول الموضوع، وقد تبلورت أعمال هذه اللجان بتشريع قانون جامعة بغداد الأول رقم

(٦٠ لسنة ١٩٥٦) فكان الحجر الاساسي لإقامة الجامعة وتأسيسها رسمياً، غير أن هذا القانون لم ينفذ إلا في أواخر عام ١٩٥٧، وكل ما استطاع تحقيقه هو إصدار قرار بربط الكليات المختلفة إدارياً فقط بجامعة بغداد وذلك في ١٠ كانون الأول ١٩٥٧[١٨].

المبحث الثاني: التعليم في العراق ١٩٥٨ـ١٩٦٨

فُجرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وأطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهورية، لذا هزت هذه الثورة أركان المجتمع العراقي حيث ورثت الثورة تركة ثقيلة وحالة تخلف شديد للمجتمع في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية، أثرت تأثيراً مباشراً في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، فقد كانت العادات والتقاليد القديمة مسيطرة على اغلب أبناء المجتمع، والامية والجهل منتشرة بينها، كل هذه الظواهر ولدت الكثير من الأنماط السلوكية المتخلفة التي لا تتواءم وطبيعة التغير الذي تنشده الثورة عند قيامها.

لذا كان مفتاح إحداث أي نهضة أو تغير جذري سواء أكان إجتماعياً أم اقتصادياً وحتى سياسياً، هو نشر التعليم وتوسيعه بشكل يستوعب كل الأعمار، مما يساهم في القضاء على هذه العادات القديمة، لذا فانه بعد الثورة اتسع التعليم أفقياً وعمودياً وتغيرت فلسفته وأهدافه واتجاه الأوضاع الوطنية الجديدة، وانتشرت الدعوات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، حيث ان هدف الثورة هو تحقيق نقلة نوعية في المجتمع عن طريق نشر التعليم في جميع أنحاء العراق، لان قادة الثورة وضعوا نصب أعينهم أن أي عملية بناء للوضع الجديد في العراق يجب ان تبدأ بالإنسان العراقي الذي عاش الحرمان والفقر والمرض والجهل، فعند توفير فرصة التعليم لكل مواطن فأن ذلك يخلق منه مواطناً قادراً على بناء وطنه وتنميته ووضعه في الطريق الصحيح للتقدم[١٩].

لقد تطورت كل مرافق التعليم خلال هذه الفترة تطوراً بالغاً وانعكس في جميع مراحله، وقد تعاظم الأنفاق على الخدمات التعليمية بشكل كبير ففي عام ١٩٥٨ كانت ميزانية التعليم تبلغ (٧، ١٥) مليون دينار، ارتفعت خلال عشر سنوات إلى (٢، ٥٥) مليون دينار في عام ١٩٦٨، فيما يتعلق الأمر بالتعليم الابتدائي كان العمل يجري على جعل التعليم إلزاميا وشاملاً للإناث والذكور، غير ان ذلك كان يعيقه عدم توفير الإمكانيات لذا كانت السياسة التعليمية تقوم على مبدأ قبول أي طفل بلغ سن الدراسة الابتدائية دون وضع أي شروط أو إجراءات روتينية قد تعيق دخول الأطفال إلى المدارس[٢٠].

استمرت الزيادة في الإقبال على التعليم بين المواطنين عندما أدركوا الأهمية والضرورة المتزايدة للتعليم في حياتهم بعد الثورة تطبيقاً لأهداف الثورة التي تنص على "**تثقيف الجيل الناشئ الثقافة الصحيحة، الثقافة المبنية على العدالة الاجتماعية، والمبنية على حب الوطن، والإخلاص**

وعدم التفريق وعدم الدس بينهم، فكلهم أخوة وهم الذين سيحمون هذا الوطن وهم الذين سيتولون قيادته في المستقبل"[٢١].

وعلى الرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي بقيت في معظمها كما هي سواءً في المستوى المعاشي أو الحياتي، فقد كان الإقبال على التعليم يشهد تزايداً واسعاً، ويعود السبب في ذلك أن حكومة ثورة ١٤ تموز قد سعت بكل جدية إلى تهيئة مستلزمات العملية التعليمية عبر الإجراءات الآتية التي وفرت إقبالاً على التعليم:-

١. التوسع في فتح المدارس في كثير من القرى والأرياف – فضلا عن المدن – مما سهل وصول الأطفال إليها – إناثا وذكوراً –[٢٢].
٢. تهيئة العدد اللازم من المعلمين بفتح دورات تربوية خاصة لإعداد المعلمين من خريجي الدراسة الثانوية الذين لم يواصلوا الدراسة العالية، فضلا عن التوسع في معاهد إعداد المعلمين التي كانت حاضرة[٢٣].
٣. التحسن في المستوى المعاشي والمهني والمعنوي للمعلمين مما ترك آثاراً إيجابية ليس على المعلمين فحسب، بل على المجتمع الذي صار ينظر إلى التعليم كوسيلة ذات عوائد مجدية اقتصادياً واجتماعياً ومعنوياً[٢٤].
٤. المجانية الشاملة للكتب والمستلزمات الأخرى والعناية بالتغذية المدرسية المجانية لطلاب القرى والأرياف وتوفير الأقسام الداخلية للطلاب البعيدين عن مراكز المدن[٢٥].

ويمكن اعتبار التوسع في إنشاء المدارس من اكبر الإنجازات، وكانت هذه المباني تعتمد على أن تستوعب إعداد متزايدة من التلاميذ، كما زادت ميزانية وزارة التربية في السنة الأولى للثورة فقط بمقدار الثلث[٢٦]، وتوسع التدريس في المدارس ولاسيما في المدن مرتين في اليوم، مرة خلال النهار ومرة في المساء لتتمكن كل مدرسة من استيعاب عدد اكبر من الطلبة، كما وجهت الدعوة لطلب مدرسين من البلدان المجاورة وعلى الأخص من مصر لسد النقص في إعداد المدرسين في العراق[٢٧]، كما كانت هناك المدارس الأهلية[٢٨].

وكانت دائرة الإحصاء المركزية في وزارة التخطيط تصدر تقارير سنوية عن نتائج الإحصاء الثقافي ابتداءً من عام ١٩٥٩ وحتى عام ١٩٦٨[٢٩].

أما في مجال التعليم العالي فقد حظي التعليم الجامعي باهتمام خاص وتشكلت لجنة لإعادة النظر في قانون جامعة بغداد، وعلى أثر هذه اللجنة وبموجب القانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٥٨) تم تأسيس جامعة بغداد، وقد نص هذا القانون على إلغاء القانون السابق لجامعة بغداد، وأن أهم ما حققه القانون الجديد لجامعة بغداد هو الاعتراف بقيام الجامعة وضم جميع الكليات القائمة إليها فعلاً

وهي (كلية الآداب، كلية الحقوق، التجارة، التربية، التحرير، الهندسة، الزراعة، الطب، طب الأسنان، صيدلة، الطب البيطري)، وفي الجلسة الخامسة المنعقدة في كانون الأول عام ١٩٥٨ قرر مجلس الجامعة افتتاح ثلاثة معاهد عالية جديدة وهي معهد العلوم ومعهد اللغات ومعهد المساحة، وفي عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ تم تأسيس معهد المدرسين العالي وقد كان ملحقاً بوزارة التربية والتعليم ثم الحق بجامعة بغداد عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤، كما تم افتتاح المعهد الصناعي العالي في عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ بموجب الاتفاقيات الثنائية بين وزارة التربية ومنظمات الأمم المتحدة، ثم تحول إلى كلية الهندسة الصناعية عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩، وفي عام ١٩٦٢ تم افتتاح كلية التمريض[٣٠].

ولقد اهتمت الحكومة بعملية بناء الجامعة في موقع واحد يضم جميع الكليات المنضمة إليها، وقد وقع الاختيار على موقع الجادرية في القسم الجنوبي من ضواحي بغداد، وحددت فترة لإكمال الأعمال فيها بخمس سنوات وكانت هيأة من المهندسين المعماريين برئاسة المهندس المعماري العالمي (Prof Walter Gropius)، وقد أنجزت في عام ١٩٦١ التصاميم الخاصة بالجامعة[٣١].

لقد كان التعليم العالي حتى عام ١٩٦٣ مقتصراً على مدينة بغداد ولم تفتح كلية خارجها إلا كلية الطب في الموصل وبصورة ضعيفة،إذ لم يكن فيها من أعضاء الهيأة التدريسية إلا ثمانية مدرسين وبعد دراسة الحاجات الضرورية للبلاد، وفي ضوء الضرورات الاجتماعية اتجه الرأي لتوسيع التعليم العالي في مدينة الموصل والبصرة، وذلك بافتتاح معاهد وكليات علمية جديدة تكون نواتان لجامعتين في الموصل والبصرة، وفي عام ١٩٦٢/١٩٦٣ تم افتتاح كليتي العلوم والهندسة في الموصل، فضلاً عن إنشاء بعض المختبرات الحديثة للكيمياء والفيزياء، لقد كان الطلب الذي قدمته جمعية الاقتصاديين في البصرة في صيف عام ١٩٦٣ لفتح كلية مسائية للتجارة النواة الأولى لجامعة البصرة، وتوسعت الجامعات في قبول الطلاب نتيجة الضغط المتزايد من خريجي الدراسة الثانوية، كما ازداد عدد الجامعات فقد بلغ عددها أربع جامعات في عامي ١٩٦٦-١٩٦٧ وهي جامعة بغداد وجامعة الموصل وجامعة البصرة والجامعة المستنصرية[٣٢].

وخلال هذه الفترة نشأت مشكلة واجهت التعليم العالي إلا وهي عدم قبول جميع خريجي المدارس الثانوية الذين ينهون الامتحانات الوزارية، حيث إن ضعف المعدلات في هذه الامتحانات يحول دون قبولهم في معاهد التعليم العالي في العراق[٣٣]، غير أن التوسع في افتتاح الكليات وإنشاء الجامعات في المدن الرئيسة مع تنوع الاختصاصات العلمية أدى إلى التقليل من حدة هذه المشكلة.

وعلى الرغم من فتح العديد من المعاهد والجامعات في أنحاء مختلفة من العراق فان نسبة الطالبات الاناث بقيت دون المستوى المطلوب، حيث تكون إعداد الطالبات في المرحلة الابتدائية كبيرة ثم تتقلص في المراحل اللاحقة ويعود ذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية[٣٤].

ويضاف إلى التوسع في فتح الجامعات والمعاهد داخل العراق فقد فتح المجال أمام البعثات الدراسية إلى دول عربية وأجنبية في جميع الاختصاصات، وبشكل خاص في الأقسام العلمية والهندسية، حيث ان عدد طلاب البعثات والزمالات قد ازداد إلى ستة أضعاف على ما كان عليه قبل الثورة، وان أكثر من ٩٥% من الزمالات والبعثات خصصت لدراسة الفروع العلمية والهندسية والفنية تحقيقاً للنهضة الصناعية والعمرانية في البلاد وخصصت ٥% لدراسة اللغات والآداب[٣٥]، والأمر الذي اسهم في زيادة إرسال البعثات إلى دول العالم هو عقد العديد من الاتفاقيات الثقافية لتعزيز التبادل والتعاون الفني والثقافي مع العراق من جهة وتلك الدول الصديقة من جهة أخرى، وكذلك تبادل الطلاب والوفود الثقافية والخبرات والمهارات مع هذه الدول[٣٦].

ومن أهم هذه الاتفاقيات هي الاتفاقية المعقودة مع الجمهورية المتحدة، إذ كانت تنص على تبادل المدرسين والمعلمين وتوحيد المناهج التعليمية مع الجمهورية العربية المتحدة وتأمين الكتب المدرسية، بمعنى عام توحيد السياسة التعليمية بين البلدين[٣٧].

وفي مجال مكافحة الأمية أدركت حكومة الثورة أن أي نهضة يحتاجها العراق لا تتحقق في جميع المجالات بدون نهضة تعليمية وثقافية وذلك بزيادة المدارس والمدرسين، ولكن وجود عدد كبير من الكبار (ممن يمثلون قوة عاملة منتجة يتوقف عليها مصير الوطن)، لا يمكن تعليمهم من خلال المدارس والبرامج التعليمية لذلك بدأ الاتجاه إلى إتاحة الفرص التعليمية لهم من خلال برامج محو الأمية وتعليم الكبار لكي يشاركون مشاركة فعالة في تحقيق النهضة المرجوة للبلد ومن هنا بدأت مشكلة الأمية تشغل أذهان المسؤولين وتمثل العائق الرئيس لخطط التنمية القومية[٣٨].

وكما ذكرنا سابقاً عن محاولات فتح مراكز لمحو الأمية في الفترة السابقة للثورة، فأن بعد الثورة زاد الاهتمام بهذا المجال حيث ازدادت إعداد الدارسين في السنة الأولى للثورة فبلغ مجموع الدارسين في المراكز (٥٦٢٤٧) دارساً وحوالي ٢٥% من هذا العدد من الإناث[٣٩]، ثم اخذ هذا العدد بالتناقص التدريجي خلال السنوات الأولى من الستينات فبلغ أدناه عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨، حيث بلغ (٨٠٩٢) دارساً، أن سبب التناقص الذي حدث في إعداد الدارسين يعود إلى غياب الوعي لدور الأمية في تعويق التنمية في جميع المجالات وعقم الأساليب المستخدمة في عملية محو الأمية[٤٠].

وكانت لدى حكومة الثورة محاولات جادة لمكافحة الأمية على اعتبار أن مكافحة الأمية شرط أساسي لقيام كيان صحيح للمواطنة[٤١]، وشاركت شرائح كبيرة من المتعلمين في حملة مكافحة الأمية مثل اتحاد الطلبة العام الذي شارك في مكافحة الأمية في القرى والأرياف ومراكز الألوية[٤٢]، خلال العطلة الصيفية[٤٣].

إن مسيرة التربية والتعليم في هذه الفترة ما بين ١٩٥٨-١٩٦٨ قد تأثرت بالاتجاهات السياسية التي سيطرت على الحكم إذا حدثت تغيرات كبيرة ومحاولات كثيرة لإصلاح نظام التعليم عن طريق عقد اللجان والندوات واقامة المؤتمرات والحلقات الدراسية واجراء الأبحاث لتحليل النظام التعليمي وتخطيط مستقبل التعليم ومن هذه المحاولات:-

أ. المؤتمر الأول للتربية والتعليم عام ١٩٦٠، وقد انبثقت عنه عدة لجان خاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم المهني وغيرها، وكان من أهم القضايا التي تناولها المؤتمر التعليم الإلزامي وافتقار وزارة المعارف في العهد السابق (الملكي) إلى وجود خطة تربوية مستقرة، وان الاستقرار هو الشرط الاساسي الأول لكل ازدهار تربوي متنام خاضع للقياس والتقويم، واهم توصياته هو توفير التعليم الابتدائي في الإدارة المحلية من الناحية المالية والإدارية كصورة من صور اللامركزية في التعليم وإبقاء النواحي الفنية من مسؤولية وزارة التربية[٤٤].

ب. المجلس الأعلى للتخطيط التربوي عام ١٩٦٣[٤٥]، وكان من المحاولات الرائدة في تطوير النظام التعليمي وتغير فلسفته، وقد كان يرأس هذا المجلس وزير التربية، حيث دعا إلى تغير قانون وزارة التربية والتعليم، ووضع المجلس صيغة لمشروع قانون الوزارة وحاول ان يرسم الخطط والإجراءات العلمية[٤٦]، وتم تشكيل لجان على وفق المراحل التعليمية المختلفة والمواد الدراسية، وتوصل المجلس إلى مقترحات لتحسين التعليم وإصلاحه ووضع أهداف جديدة للتعليم واقتراح أسس شاملة للعملية التعليمية بعدّه بداية التفكير الجدي بوضع سياسة تعليمية للقطر تعتمد على فلسفة الدولة وأهدافها[٤٧].

ج. مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية ١٩٦٥:- وكانت مهمته بالدرجة الأولى العناية بأمور التخطيط بصورة عامة والتخطيط التربوي بشكل خاص، ويتألف هذا المجلس من رئيس الوزراء رئيساً وعضوية بعض الوزراء وبعض من أساتذة الجامعة، فضلا عن رئيس جامعة بغداد، وحددت اختصاصات المجلس من خلال تحديد الخطط لتنمية الطاقات البشرية عن طريق التربية والإعداد، وتخطيط السياسة العامة للتربية واقتراح التشريعات اللازمة، ووضع الميزانية التقديرية السنوية، إلا أن كثرة التبديلات التي تناولت أعضاءه وعدم الاعتماد على إحصاءات دقيقة مما لم يترك المجال للمجلس لتحقيق أهدافه[٤٨].

ولم يقتصر اهتمام الحكومة على فسح المجال أمام أي تقدم في مجال التعليم من حيث فتح المدارس وزيادة إعداد الطلبة، إنما استجابت وزارة المعارف لضرورة إيجاد منظمات لتنظيم المعلمين والطلاب فتأسست نقابة المعلمين واتحاد عام للطلبة؛ الأمر الذي ترك أثرا في حياة الجمهورية الفتية، وحل المشاكل وتطوير ثقافة البلاد ورسم أهدافها، فأدت نقابة المعلمين دوراً بارزاً في تقديم الخدمات للمعلمين وتحقيق رسالة التربية والتعليم ومكافحة الأمية والدفاع عن المعلمين، وقد ترتب على ذلك إصدار نظام جديد للنقابة باسم "صندوق ضمان نقابة المعلمين"(٤٩).

لقد كان للوضع السياسي والصراع على الساحة السياسية تأثيرٌ سلبي في مسيرة العملية التعليمية رغم ما تحقق من إنجازات في مجال توفير الفرص التعليمية في كل مراحلها، فقد عرقل الصراع السياسي تنفيذ الكثير من الخطط والمشاريع منها مشروع مكافحة الأمية ومشروع التعليم الابتدائي الإلزامي والتوسع في مشروع التغذية المدرسية وتطوير مستويات التعليم بمراحله كل، كما انسحب الصراع أيضا على الأجواء التعليمية فانشغلت الهيئات التعليمية في صراعات داخلية في كثير من المدارس والمعاهد، مما ترك أثارا سلبية على علاقات المعلمين وعلى المستوى التعليمي والنتيجة التربوية(٥٠).

ورغم بعض المعوقات إلا أن التوسيع في مجال التعليم وإتاحته إمام الجميع وبناء الجامعة الجديدة اسهم في نشر الثقافة وزيادة إعداد المعلمين، كما أن فتح المجال أمام حرية التعبير والنشر اسهم في زيادة إعداد الكتاب والكتب المطبوعة والمتاحة أمام الجميع، مما اسهم في نشر العلوم والأفكار الاجتماعية المتميزة خلال تلك الفترة(٥١).

لذلك فأن اهتمام الحكومة ولاسيما في الفترة الأولى التي أعقبت الثورة بتطوير التعليم هو لتحقيق هدف أساسي من أهداف الثورة وهو بناء الإنسان العراقي المتعلم والمثقف والقادر على تنمية بلاده والنهوض بمتطلبات بنائها، لان الإنسان هو اللبنة الأولى التي يجب أن تكون قوية وصلبة في صرح المجتمع الإنساني ونموه.

الخاتمة:

قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بجهود كبيرة في سبل النهوض بواقع التعليم، بصورة شـــكلت تميزاً كبيراً عن الأوضاع التي كانت سائدة قبل الثورة.

كما أن زيادة عدد المدارس والكليات، فضلاً عن تأسيس عدد من الجامعات يعد مـــن أبـــرز المؤشرات الإيجابية لتلك الفترة.

وكانلانتشار التعليم في القرى والأرياف ومن ثم العمل على محو الأمية من أبرز التحولات المهمة في تاريخ التعليم.

الهوامش والمصادر

([1]) غصون مزهر حسن المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٠٢.

([2])في عام ١٩٣٢، استقدمت الحكومة العراقية لجنة أمريكية مختصة بشؤون التعليم اسمها (لجنة الكشف التهذيبي) لغرض دراسة أحوال المعارف في العراق وتقديم توصياتها بذلك، واعدت هذه اللجنة تقريراً مطولاً تضمن مقترحاً حول الخطوات التي ينبغي اتخاذها لإصلاح التعليم، ولعدم إمكانية الأخذ بتلك المقترحات بسبب الظروف التي كانت قائمة رفضت هذه المقترحات، ينظر: ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢٧-١٩٤١، ج٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٨، ص٢٦٣.

([3])التمست الحكومة في تشرين الأول عام ١٩٥٠ من البنك الدولي للإنماء والاعمار إيفاد بعثة للعراق للقيام بعرض عام لإمكانياته الاقتصادية ووضع توصيات بشأن مشروع الأعمار وقد وصلت البعثة إلى العراق يوم ٢٥ شباط ١٩٥١ وغادر آخر عضو من أعضائها العراق في ٢٧ ايار ١٩٥١.غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق، ص٢٠٢.

([4]) المصدر نفسه ص ٢٠٢-٢٠٣؛ للمزيد من المعلومات ينظر: ابراهيم خليل احمد، التعليم في العراق ابان عهد الانتداب ١٩٢٠-١٩٣٢، في مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢.

([5]) غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق، ص ٢٠٣-٢٠٤؛ للمزيد من المعلومات ينظر: ابراهيم خليل احمد، حركة التربية والتعليم والنشر، نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج١١، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد ١٩٨٥.

([6])هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، دمشق ١٩٦٤، ص١٠

([7])عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، الجزء الأول، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٥٣، ص٥٥.

([8])عبد الرزاق الهلالي، نظرات في إصلاح الريف، دار الكشاف للنشر والطباعة، بيروت، طبعة ثالثة، ١٩٥٤، ص٤٠-٤٢؛ نجلاء عبد الوهاب احمد، دراسة مشكلة الأمية والتخطيط لمحوها باستخدام الطرائق الإحصائية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص١٧-٢١.

([9])سعيد حميد سعيد واخرون، واقع العمل في مجال محو الأمية في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٧٧، ص١.

([10])غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق، ص٢٠٣. للمزيد من المعلومات ينظر: ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، مطبعة جامعة البصرة، البصرة ١٩٨٢.

([11])محمد توفيق حسين، نهاية الإقطاع في العراق، بحث في أحوال الفلاح العراقي وقانون الإصلاح الزراعي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٨، ص٦٥.

([12])خالد سلمان احمد العبيدي، تقويم التعليم الإلزامي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٢٦-٢٨.

([13])عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج٢، ص٢٣٤-٢٤٠.

([14])وزارة التخطيط، تطور المؤسسات التعليمية في العراق للفترة من ١٩٦٠- ١٩٧٥، ج٢، الدائرة التربوية والاجتماعية، بغداد ١٩٧٧، ص١-٣.

([15])يوسف عبد الله الصائغ، اقتصاديات العالم العربي (التنمية منذ عام ١٩٤٥) البلدان الآسيوية، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر ١٩٨٢، ص٦٤.

([16])حسن الدجيلي، التعليم العالي في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٣، ص١٩٠.

([17])سهيل صبحي سليمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ١٩٤٥-١٩٥٨، بغداد ١٩٧٣؛ للمزيد من المعلومات ينظر: بيداء سالم صالح عزيز البكر، التعليم في الموصل ١٩٣٢-١٩٦٣، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠٠٧.

([18])وزارة التخطيط، تطور المؤسسات التعليمية، المصدر السابق، ص ٣؛ غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق، ص٢٠٧.

([19])المصدر نفسه، ص٢٠٧.

([20]) المصدر نفسه، ص٢٠٧.

([21])عبد الكريم قاسم، أهداف الثورة، خطاب عبد الكريم قاسم ألقاه في المؤتمر الصحفي المنعقد في مستشفى السلام يوم ٢ كانون الأول ١٩٥٩، سلسلة الثقافة الشعبية، بغداد ١٩٥٩، ص٣٣.

([22]) وزارة التخطيط، نشرة التخطيط، رقم ٣٤٤ في ٢٠/ كانون الثاني/ ١٩٦٢، ص١-٣.

([23])غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق،ص٢٠٨.

([24]) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

([25]) جريدة المواطن، العدد ٦٦ في ١٨/ حزيران ١٩٦٢.

([26])وزارة المعارف، ثورتنا في التعليم، مديرية الاحصاء التربوي، بغداد، ١٩٦٢، ص٥.

([27])غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق، ص٢٠٨-٢٠٩.

([28])نشرة وزارة التخطيط، رقم ٣٦٤، في ٢٥ / شباط / ١٩٦٢.

([29])نشرات وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزية، الإحصاءات الثقافية للأعوام ١٩٥٨-١٩٦٨.

([30])غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق،ص٢٠٩-٢١٠.

([31])حسن الدجيلي، المصدر السابق، ص١٨٨-١٨٩؛ نشرة العراق الحديث، سفارة الجمهورية العراقية الرباط، العدد الثاني، حزيران ١٩٦١، ص٦-٧.

([32])جلال عبد الرزاق المهدي، تطور النفقات العامة في العراق خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الإدارة والعلوم السياسية، ١٩٧٣، ص١٨٣؛غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق،ص٢١٠-٢١١.

([33])جريدة المواطن، العدد ٧٠ في ٢٢ حزيران ١٩٦٢.

([34])محمد خليفه بركات، تطور التعليم العالي للفتاة العراقية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، بغداد ١٩٧٥، ص١٧-٢٠.

([35])نشرة العراق الحديث، سفارة الجمهورية العراقية الرباط، العدد ٤، تشرين الثاني ١٩٦١، ص٥-٦.

([36])وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية، ج٥، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٦٤.

([37])جريدة الجمهورية، العدد ٢٢ في ٢ أب ١٩٥٨.

([38])غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق،ص٢١٢.

([39])ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، بغداد، ١٩٦٠، ص٣٦٠.

([40])نجلاء عبد الوهاب، المصدر السابقص٣٩ ؛ وزارة التربية، منهج مكافحة الأمية، بغداد ١٩٦٦.

([41])جريدة الجمهورية، العدد ٢٣ في ١٣ آب ١٩٥٨.

([42])جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٦٣، ٥ أب ١٩٥٩.

([43])جريدة المواطن، العدد ٦٣، في ١٣ حزيران ١٩٦٢.

([44])خالد سلمان العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٨؛ غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق،ص٢١٣-٢١٤.

([45])حكمت البزاز، "السياسة التربوية في العراق"، مجلة المعلم الجديد، وزارة التربية، ج١، مجلد ٤٠ لسنة ١٩٧٨، ص٣٤.

([46])مصدق جميل الحبيب، دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص٢٤٤ – ٢٤٥.

([47])وزارة التربية العراقية، محضر الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتخطيط التربوي في ٢٤ / آيار / ١٩٦٣، بغداد ١٩٦٣.

([48])امال محمود الأمام، دور التعليم في التنمية الاقتصادية للقطر العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص١٢٩ – ١٣٣.

([49])ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، المصدر السابق، ص٣٥٨.

([50])غصون مزهر حسن المحمداوي، المصدر السابق،ص٢١٥.

([51]) المصدر نفسه، ص٢١٥-٢١٦.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.